

قرار رقم (٩٥٩) لسنة ٢٠١٣

بتاريخ ٢٠١٣/ ١١/ ٢٠

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين التكميلي للعاملين
بشركة بيع المصنوعات المصرية

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولاحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في
مصر ولاحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير
المصرفية .

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٧٠٣) لسنة ٢٠١٣ بتفويض نائب رئيس الهيئة في
اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للمراقبة على التأمين رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٢ بقبول
تسجيل صندوق التأمين التكميلي للعاملين بشركة بيع المصنوعات المصرية برقم
(١٨٥) .

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في
٢٠١٢/٩/٢٧ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي اعتباراً من
٢٠١٢/٩/٢٧ .

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة
بجديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية وطلبات تصفيتها والمشكلة بقرار الأستاذ
الدكتور رئيس الهيئة رقم (٣٨٨) لسنة ٢٠١٣ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١
بإقترح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

٤٦٠٧٦ وعلي مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة
٢٠١٣/١١/١٠



قرار

مادة (١) : يستبدل بنص البند الأول من المادة (٣) من الباب الأول النص التالي :-

الباب الأول :

مادة (٣) : تعريفات

- في حساب مدة الاشتراك بالصندوق يجبر كسر الشهر إلى شهر كامل ويعتبر الشهر جزءاً من اثني عشر جزء من السنة على أن يتم سداد اشتراك الشهر الأخير من الخدمة بالكامل .

مادة (٢) : يسري التعديل المشار إليه وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق بإجتماعها السالف الإشارة إليه .

مادة (٣) : علي الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

د. محمد معيط
نائب رئيس الهيئة
٤٦٠٧٦



قرار رقم (٩٥٨) لسنة ٢٠١٣

بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٠

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين التكميلي للعاملين
بشركة بيع المصنوعات المصرية

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في
مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير
المصرفية .

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٧٠٣) لسنة ٢٠١٣ بتفويض نائب رئيس الهيئة في
اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٢ بقبول
تسجيل صندوق التأمين التكميلي للعاملين بشركة بيع المصنوعات المصرية برقم
(١٨٥) .

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في
٢٠١٢/٩/٢٧ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي اعتباراً من
٢٠١٢/٩/٢٧ .

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة
جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية وطلبات تصفيتها والمشكلة بقرار الأستاذ
الدكتور رئيس الهيئة رقم (٣٨٨) لسنة ٢٠١٣ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١
بافتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة

٢٠١٣/١١/١٠



٤٦٠٧٦

قـرـر

مادة (١) : يستبدل بنصي المادة (٢/٣) من الباب الثاني (الاشتراكات وشروط العضوية) والبند

(١/٥) من الباب الثالث (المزايا والتعويضات) النصين التاليين :-

الباب الثاني: (الاشتراكات وشروط العضوية)

مادة (٣) :

٢- موارد سنوية بحد أدنى خمسمائة وخمسون ألف جنيه ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفى حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة ائتمارية بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة فى ضوء الموارد المحققة وقد تنتهى هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً إعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية .

الباب الثالث: (المزايا والتعويضات)

٥- تراعى الأسس التالية عند حساب الاشتراكات وصرف المزايا :

أ- أجر الاشتراك :

هو الأجر الأساسي الشهري وفقاً لجداول الأجر المرفقة بهذا النظام والمعتمدة من الخبير ائتماري في ٢٠١٢/٧/١ مثبتاً بقيمته فى هذا التاريخ ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أى كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة ائتمارية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة .

ويضاف إلى هذا الأجر بدل التمثيل أو التفرغ ويحتسب الحافز بالنسبة للإداريين والعمولة بالنسبة للبيعيين بأن يؤخذ متوسط بين : متوسط الأربع فترات من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠ المعتمد وأعلى حافز أو عمولة بيعية خلال أعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٦ .

مادة (٢) : تسري التعديلات المشار إليها وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق بإجتماعها السالف الإشارة إليه .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

د. محمد معيط
نائب رئيس الهيئة
مكتب رئيس الهيئة



QF-762-02

بيان

معتمد بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي لصندوق
التأمين التكميلي للعاملين بشركة بيع المصنوعات المصرية
وفقاً لقرارى الهيئة رقمى (٩٥٨ / ٩٥٩) لسنة ٢٠١٣

النص المعدل	النص الحالى
الباب الأول : مادة (٣) : تعريفات - في حساب مدة الاشتراك بالصندوق يجبر كسر الشهر إلى شهر كامل ويعتبر الشهر جزءاً من اثني عشر جزء من السنة على أن يتم سداد اشتراك الشهر الأخير من الخدمة بالكامل . الباب الثانى : (الاشتراكات وشروط العضوية) مادة (٣) : ٢- موارد سنوية بحد أدنى خمسمائة وخمسون ألف جنيه ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفى حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة اكتوارية بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة فى ضوء الموارد المحققة وقد تنتهى هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية . الباب الثالث : (المزايا والتعويضات) ٥- تراعى الأسس التالية عند حساب الاشتراكات وصرف المزايا : أ- أجر الاشتراك :	الباب الأول : مادة (٣) : تعريفات - في حساب مدة الاشتراك فى الصندوق تلغى كسور الشهر ويعتبر الشهر جزء من اثني عشر جزء من السنة . الباب الثانى : (الاشتراكات وشروط العضوية) مادة (٣) : ٢- موارد سنوية بواقع ٤٦٠.٠٠٠ جنيه ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفى حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة اكتوارية بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة فى ضوء الموارد المحققة وقد تنتهى هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية . الباب الثالث : (المزايا والتعويضات) ٥- تراعى الأسس التالية عند حساب الاشتراكات وصرف المزايا : أ- أجر الاشتراك :

هو الأجر الأساسي الشهري وفقاً لجدول الأجر المرفقة بهذا النظام والمعتمدة من الخبير الاكتواري في ٢٠١٢/٧/١ مثبتاً بقيمته في هذا التاريخ ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة .

ويضاف إلى هذا الأجر بدل التمثيل أو التفرغ ويحتسب الحافز بالنسبة للإداريين والعمولة بالنسبة للبيعيين بأن يؤخذ متوسط بين : متوسط الأربع فترات من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠ المعتمد وأعلى حافز أو عمولة بيعية خلال أعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٦ .

- تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق .

هو الأجر الأساسي الشهري وفقاً لقواعد الأجر السارية بالجهة في ٢٠١١/٧/١ مثبتاً بقيمته في هذا التاريخ ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة .

ويضاف إلى هذا الأجر بدل التمثيل أو التفرغ ويحتسب الحافز بالنسبة للإداريين والعمولة بالنسبة للبيعيين بأن يؤخذ متوسط بين : متوسط الأربع فترات من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠ المعتمد وأعلى حافز أو عمولة بيعية خلال أعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٦ .



٤٦٠٧٦